الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.6/6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 June 2014
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة التجارة والتنمية**
**اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل**
**والتعاون في الميدان الاقتصادي**
**الدورة الثانية**
جنيف، ١٩-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤

# تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي ١٩ و٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤

(A) GE.14-04106 010714 010714

الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات


*الصفحة*

أولاً – موجز الرئيسة ..... ٣

ألف– البيانات الافتتاحية ..... ٣

باء – تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوّرها في مجال التجارة والتنمية ..... ٤

ثانياً – المسائل التنظيمية ..... ١٣

ألف– انتخاب أعضاء المكتب ..... ١٣

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ..... ١٣

جيم– نتائج الدورة ..... ١٣

دال – اعتماد تقرير الاجتماع ..... ١٣

المرفق

الحضور ..... ١٤

# أولاً- موجز الرئيسة

١- عُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي في قصر الأمم بجنيف يومي ١٩ و٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، وفقاً للأحكام التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السابعة والخمسين المعقودة في الفترة ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

## ألف- البيانات الافتتاحية

٢- شدد نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن الأهداف الإنمائية للألفية قد نجحت في وضع مسألة الحد من الفقر على نطاق واسع في صلب العمل الدولي في مجال التنمية. غير أن مستوى الإنجاز يختلف باختلاف الأهداف والبلدان. وتدعو البيانات إلى تفاؤل مبرر، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر في إطار الهدف ١، غير أن التوقعات لا تبشر بذلك التفاؤل في كثير من الأهداف، مثل تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على الجوع. ووجه نائب الأمين العام الانتباه إلى مجالين جديرين بالاهتمام هما الصياغة المحددة للأهداف والاستراتيجيات المعتمدة لتحقيقها. فأولاً، لم تُبرز صياغة الأهداف في المطلق على المستوى القطري تفاوت النتائج داخل البلدان. وثانياً، ظلت الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، الأداة المؤسسية المفضلة في كثير من الأحيان للسير قدماً في البرامج الاجتماعية. ومع ذلك، ليست هناك أدلة قاطعة على أن هذه الشراكات آتت مكاسب حقيقية من حيث خفض تكلفة الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها.

٣- واتسمت الفترة التي انقضت منذ صدور إعلان الألفية بتزايد أهمية التعاون الإنمائي الدولي، ويكتسي تسارع نمو أوجه التفاعل بين بلدان الجنوب أهمية خاصة في هذا السياق. فقد أخذت الاقتصادات الناشئة تؤدِّي بالفعل دوراً متزايد الأهمية كمصدر لتقديم المعونة وتوفير الموارد المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم هذا النمو وهذا التنويع، كان مجموع الموارد المتاحة أدنى بكثير من الاحتياجات المتوقعة من التمويل اللازم لتلك الأهداف. وأكد نائب الأمين العام أن سد هذه الفجوة المالية أمر حاسم الأهمية، ولا سيما في ضوء المناقشات الجارية التي من شأنها أن تساعد في تحديد خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- وأخيراً، أشار نائب الأمين العام إلى أن اجتماع الخبراء يتيح فرصة هامة سانحة لمناقشة القضايا الرئيسية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه ينبغي اعتبار الاجتماع جزءاً أساسياً من الجهود التي يبذلها الأونكتاد للإسهام في ما يجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة من مناقشة يمكن أن تساعد في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتهدف هذه الجهود

إلى وضع التجارة والتنمية في صلب تلك الخطة، من أجل تزويد البلدان النامية بالوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٥- وأقرت رئيسة الاجتماع بالتقدم الكبير الذي أُحرز في بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وبالجهود التي كرسها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف، وبخاصة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية. ولاحظت أن الأزمة قد أثرت للأسف تأثيراً شديداً في معدل الإنجاز، رغم أن العديد من البلدان النامية قد صمد في وجهها أفضل من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. ولذلك لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به في مجالات اجتماعية واقتصادية رئيسية شتى، وأكدت الرئيسة أن النتائج لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي على المستوى المتعدد الأطراف وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي. وأخيراً، شددت الرئيسة على أن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ينبغي أن يظل أولوية، ولا سيما أن هذه الأهداف ستسهم مباشرة في الجهود الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

## باء- تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوّرها في مجال التجارة والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

### الأهداف الإنمائية للألفية والشراكات الدولية من أجل التنمية

٦- في الجلسة غير الرسمية الأولى، ناقش الخبراء الدور الذي أداه التعاون الدولي في إحراز تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية، وأبرزوا أهم الدروس المستخلصة لتصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد على أن السياسات التقليدية المعهودة لا تكفي لمواجهة التحديات النظُمية الحالية التي تعترض التنمية. ودعا إلى إعادة التفكير تماماً في إطار قائم على الأهداف ثلاثي الركائز، مفيداً بأن الخطة الإنمائية الجديدة ينبغي أن تكون عالمية النطاق وقادرة على إحداث التغيير من أجل بلوغ استدامة التحول الهيكلي وخلق فرص العمل في الاقتصادات النامية، وأن تكون متكاملة وقادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في آن واحد. وبغية تنفيذ هذه الخطة، لا بد من اتباع نهج متعدد الأطراف - يكون فيه التعاون بين بلدان الجنوب عنصراً ضمن عناصر أخرى - فضلاً عن الاعتراف بأهمية إتاحة حيز للحكومات الوطنية لوضع سياساتها.

٧- وواصل المتحدث الرئيسي، وهو المدير التنفيذي لمعهد التنمية الخارجية، المناقشة النقدية للإنجازات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ولخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستعرض في البداية ما أُحرز من تقدم حتى الآن في الأهداف المختلفة، مشيراً إلى أن النجاحات التي تحققت تتعلق بهدف الحد من الفقر، الذي تقلص بوتيرة مدهشة في السنوات

الخمس والعشرين الماضية، وهدف الالتحاق بالمدارس، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وهدف خفض معدلات وفيات الأطفال. غير أنه شدد على أن الأداء في الأهداف الأخرى كان أقل إبهاراً. والأهم من ذلك أن التفاوت المتزايد داخل البلدان يثير بعض الشك في أوجه التحسن الفعلي في أحوال أفقر الفئات السكانية في كثير من الاقتصادات النامية. زد على ذلك أن التقدم المحرز حتى الآن هش، لأن عملية النمو التي تقوم عليها الإنجازات لم تُحدث تحولاً هيكلياً ولم تخلق فرص عمل، كما لم تصل بلدان كثيرة إلى ما كانت تصبو إليه من معدلات تكوين رأس المال والادخار.

٨- وحلل المتحدث مساهمة التعاون الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، رغم أن إطار الأهداف يركز أساساً على المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون للحد من الفقر، ما زالت البلدان المتقدمة بعيدة عن الوفاء بما اتفقت عليه من تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك المساعدة. وقد اشتد الأثر السلبي لهذه الفجوة المالية من جراء نقص التعاون الدولي الفعال على صعيد الاقتصاد الكلي، الذي ازداد تراجعاً بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.

٩- ولا يقل عن ذلك ضرراً عجز المجتمع الدولي عن مواجهة التحديات المناخية، فضلاً عن غياب أي التزام جاد بقضايا التنمية في جولة مفاوضات الدوحة. وقد عُزي ذلك خطأً إلى طابع المفاوضات المتعدد الأطراف، وذهب البعض إلى أن الاتفاقات التفضيلية، مثل اتفاق التجارة عبر المحيط الهادئ، والشراكة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون بديلاً صالحاً عن اندماج الاقتصاد العالمي على نحو تصاعدي. غير أن مواجهة التحديات الإنمائية لا تتسنى دون نظام متعدد الأطراف وقائم على القواعد، ولم يكن الطابع المتعدد الأطراف للنظام هو المعضلة خلال مفاوضات جولة الدوحة، بل عدم التزام البلدان الكبرى ذات الاقتصادات المتقدمة التزاماً سياسياً قوياً ومواتياً حيال التنمية. وأكد المتحدث أن عزل التجارة عن مكونات التنمية الأخرى، مثل التكنولوجيا والهياكل الأساسية، يمكن أن يزيد من تباعد الاقتصادات بدلاً من تقاربها.

١٠- وأخيراً، أبرز المتحدث بعض الدروس الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل تحديد الأولويات المناسبة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فإلى جانب قضايا المناخ والتمويل والتجارة، أشار إلى أن مكافحة عدم المساواة ينبغي أن تكون حجر الزاوية في مجموعة الأهداف الجديدة، ضماناً لنمو مستدام وتوزيع أعدل لمكاسبه. وينبغي ألا يُكتفى بإثارة هذه المسألة كمجرد مبدأ عام، بل ينبغي النص عليها صراحة في الغايات المتعلقة بتوزيع الدخل، وفي المتغيرات الأخرى المرتبطة بتوليد الدخل، مثل الإنجازات المحرزة في مجال التعليم. ومن ثم، ففيما يتعلق بالسياسات، ينبغي أن تقترن التدابير التقليدية للتوزيع اللاحق بتدابير التوزيع السابق المصممة من أجل تعزيز مزيد من المساواة في فرص الحصول على التعليم والصحة. غير أن المتحدث لاحظ أن الاقتصار على وضع أهداف طموحة لا يكفي لبلوغ

تقدم حقيقي ومستدام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإنتاج ا سلع عامة. وينبغي أن تقترن الأهداف بآلية فعالة للتعاون الدولي قائمة على الشمولية وتعدد الأطراف، وهو ما يعني في الواقع تكييف هيكل التعاون الدولي مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

**تعبئة الموارد المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

١١- تناولت الجلسة غير الرسمية الثانية كيفية تشكيل مختلف مصادر التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسُلط الضوء على الاحتياجات الهائلة من التمويل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وناقش الخبراء مصادر التمويل الجديدة التي يمكن أن تسد الفجوات في هذا الصدد. ورغم أهمية حجم التمويل من القطاع الخاص، فهو ليس بديلاً عن التمويل من القطاع العام، ولن تبلغ مصادر التمويل المبتكرة حجماً كبيراً كافياً لتوفير التمويل اللازم للتنمية المستدامة. فلا بد إذاً من العمل على إجراء إصلاحات نُظمية وتعبئة الموارد المحلية.

١٢- وفيما يتعلق بدور التمويل الخاص في المساعدة على سد الفجوات في التمويل، ذهب الخبراء المتحاورون إلى أن بالإمكان تعبئة مصادر التمويل تلك داخلياً وخارجياً. غير أن كثيراً من البلدان النامية تفتقر إلى قاعدة مؤسسية داخلية للمستثمرين، وما تلقته من تمويل خاص في الآونة الأخيرة أتيح لها من جهات خارجية أساساً بإصدار السندات. ومع ذلك، اتسم هذا المصدر التمويلي بالتقلب، وخُصص مبلغ محدود - يقل عن ١ في المائة - لمشاريع الهياكل الأساسية. وبغية تفادي التمويل القائم على المضاربة القصير الأجل وتعزيز التمويل الخاص الطويل الأجل، أشار الخبراء إلى أهمية تشجيع المستثمرين المؤسسيين الدوليين على تمويل مشاريع التنمية المستدامة الطويلة الأجل. غير أن تحقيق ذلك يتطلب تغييرات في حوافز السوق المالية.

١٣- وتناول الخبراء نبذة عامة عن مختلف مصادر الموارد والآليات المالية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والتمويل المبتكر. ويشمل هذا التمويل المبتكر أسواق الكربون وسندات المغتربين والضرائب على المعاملات المالية. وناقش الخبراء أيضاً الاتجاهات الأخيرة، مؤكدين أن بعضها كان إيجابياً، كما هو الحال في مؤشرات الدين الرئيسية - إذ تراجع الدين العام، مثلاً، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ - غير أن البعض الآخر كان سلبياً، مثل الزيادة التدريجية في الديون الخارجية في مجموعات مختلفة من البلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢. ومن الاتجاهات المثيرة للقلق بوجه خاص تزايد الدين الخارجي القصير الأجل وتزايد خدمة الدين.

١٤- وتشمل التطورات الأخيرة المرتبطة بالديون تغيرات في تركيبة الدين الخارجي تتسم بالانتقال من القروض المصرفية إلى الدين القائم على السندات. وأشار الخبراء إلى أن البلدان

المنخفضة الدخل بدأت تصل إلى أسواق رأس المال، خلافاً لما كان معتاداً في الماضي. وزادت على وجه الخصوص القروض الكبيرة الجديدة القائمة على إصدار سندات من جانب البلدان المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تجاوزت مرحلة نقطة الإكمال، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وغانا وموزامبيق وزامبيا؛ وقد شارفت المبادرة على الانتهاء. وفي الوقت نفسه، يعاني ١٥ بلداً بالفعل من ضائقة المديونية، ويقترب ٢٧ بلداً آخر من هذا الوضع. وتفيد التوقعات بأن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستكون قد عادت في غضون عقد إلى مرحلة ما قبل انطلاق المبادرة. وأشار الخبراء إلى أن بلدان الكاريبي تشكل مجموعة من البلدان النامية الهشة بصفة خاصة، إذ وقعت في فخ النمو المنخفض المقترن بارتفاع المديونية، ويعاني عدد منها بالفعل من ضائقة المديونية. ونظراً إلى هذه الاتجاهات، أكد الخبراء أن وجود آلية فعالة لحل أزمة الديون عامل هام جداً، ولكن الوضع ليس كذلك الآن للأسف. وما انفك الأونكتاد يدعو إلى إنشاء هذه الآلية منذ ظهور مشاكل الديون في السبعينات من القرن الماضي، وأُشيرَ إلى أن فريقاً عاملاً يجري إنشاؤه حالياً لتصميم الآلية.

١٥- وأثار بعض المندوبين مسألة الصلة الممكنة بين رأس المال الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، وشدد المتحاورون على أن هذه المساعدة يمكن أن تؤدي دوراً تحفيزياً هاماً في زيادة الاستثمار الخاص من أجل التنمية.

١٦- وأثار المشاركون مسائل أخرى منها تحديد عتبة لمستوى الدين الذي يمكن تحمله، وتهيئة بيئة مواتية تسمح باستمرار تدفق التمويل الخارجي. ففيما يتعلق بمستويات الدين، أشار المتحاورون إلى عدم وجود قيمة واحدة، لأن مستوى الدين الذي يمكن تحمله يرتبط بالهيكل الاقتصادي وتوافر الموارد ونمو السكان ومستويات الادخار المحلي في كل بلد. وفيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لجذب التمويل الخارجي، أوضح المتحاورون أن ذلك لا يعني حرية تنقل رؤوس الأموال، بل إن فرض ضوابط عليها لتنظيم تدفقها داخلياً وخارجياً من شأنه أن يدعم بيئة اقتصادية مستقرة وتنمية مستدامة.

١٧- ومن التوصيات السياساتية المنبثقة عن العروض والمناقشات أن تتفادى الحكومات الوطنية الاقتراض المفرط وتقاوم إغراءات انخفاض أسعار الفائدة، وأن من المهم أيضاً أن تُستعاد القدرة على مراقبة رؤوس الأموال من أجل تجنب الأزمات في ميزان المدفوعات وتمديد آجال استحقاق التدفقات الخارجية الوافدة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى فرض ضرائب تدرجية وإلى التعاون الدولي على مكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال. وعلى الصعيد الوطني، من المهم تعزيز تعبئة الموارد محلياً، أما على المستوى الدولي، فقد اقترح الخبراء إنشاء آلية فعالة وعادلة لتسوية الديون، فضلاً عن إجراءات تنظيمية في المراكز المالية الدولية، وهو ما من شأنه أن يساعد في الحد من تقلب رأس المال الخاص الخارجي.

**التجارة والأهداف الإنمائية للألفية**

١٨- بُحثت في الجلسة غير الرسمية الثالثة العلاقة بين التجارة والأهداف الإنمائية للألفية، ونوقشت خلالها بعض القضايا الرئيسية في تسخير التجارة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعزيز التجارة هو الغاية المتوخاة في الهدف ٨ بشأن تمتين الشراكات العالمية من أجل التنمية. ويقاس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف بمدى ازدياد حجم صادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية نحو البلدان المتقدمة منذ عام ١٩٩٥. وقد اقترنت هذه الزيادة في الصادرات في كثير من البلدان بانخفاض عدد الفقراء وارتفاع الدخل الفردي.

١٩- وناقش الخبراء كيفية تأثر الفقر بالتجارة، سواءً بصورة مباشرة عن طريق التأثير في الأسعار المحلية ورفاه الأسر، أو بصورة غير مباشرة بتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة مستويات العمالة. غير أن البلدان تواجه تحديات كثيرة في تحويل التجارة إلى أداة للحد من الفقر، بما في ذلك إحداث تغيرات هيكلية وجعل النمو شاملاً للجميع بصرف النظر عن نوع الجنس أو المنطقة أو غير ذلك، فضلاً عن جعله مستداماً ولا سيما في الاقتصادات الضعيفة من الناحية الهيكلية. وأشار الخبراء إلى أن من المتوقع أن تُدرج التجارة في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ إدراجاً غير مباشر من خلال أهداف تشمل، في جملة أمور، النمو العادل وخلق فرص العمل وتهيئة بيئة عالمية مواتية. ومع ذلك، ينبغي أن تهدف خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً إلى بناء نظام تجاري عالمي أعدل، بين البلدان وداخل البلد الواحد. ومن المهم تحقيق التوافق والتقاطع بين خطط التجارة والتمويل والتنمية.

٢٠- ونوقش أيضاً دور التجارة في تعزيز المساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على دراسة الحالة الإفرادية التجريبية للهند. وقد لا يشمل تأثير التجارة النساء والرجال بنفس القدر، إذ يستمر التفاوت بين الجنسين في فرص العمل والعودة إلى العمل والحصول على التكنولوجيا وغيرها من الموارد وتوزيع الدخل داخل الأسرة وخارجها. ولاحظ الخبراء أن معدل مشاركة النساء في العمل في الهند يقل كثيراً عن نسبتهن من عدد السكان، ويقل أكثر في القطاع الرسمي. ولا تزال هناك فجوة بين الجنسين في مجال محو الأمية، وكذلك في العمالة. ويبدو أن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجور بدأت تتراجع بتزايد مستويات محو الأمية في صفوف النساء. ومع ذلك، فحتى عندما تتساوى المؤهلات التعليمية، ما زالت المرأة تحصل على نسبة تتراوح بين ٧٠ في المائة و٧٥ في المائة فقط مما يحصل عليه الرجل. وأخيراً، أدت الصادرات إلى تزايد فرص العمل، غير أن ما هو متاح من تلك الفرص للنساء لا يمثل سوى ٣٠ في المائة من المجموع. وكما تَبين من الدراسة، فإن أحد أهم التحديات أمام خطة التنمية العالمية هو استفادة الرجال والنساء على السواء من مكاسب التجارة.

٢١- وأشار الخبراء إلى أن السياسات التجارية "أداة غير دقيقة" للتصدي للفقر والجوع، ولكنها لا تخلو من أهمية في هذا الصدد. فمن المهم تطوير نظام تجاري حتى وإن كانت آثار هذه السياسات - مثل إعفاء منتجات أقل البلدان نمواً نحو أسواق البلدان المتقدمة من الرسوم

ومن نظام الحصص – تبدو ضئيلة جداً. وشُدد على مسألة إتاحة حيز سياساتي للبلدان النامية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وقد أعطت مفاوضات جولة الدوحة مكانة رئيسية لمسألة الأمن الغذائي من خلال اتفاقات تيسير التجارة والمفاوضات المتعلقة بالاحتفاظ بمخزونات عامة من أجل الأمن الغذائي.

٢٢- وأشار الخبراء كذلك إلى أن الزراعة هي في الوقت ذاته سبب وضحية لتغير المناخ وأن "الثورة الخضراء" قد كثفت من استخدام الزراعة لتوليد الطاقة، مما زاد ارتباط أسعار الغذاء بأسعار الطاقة. وازدادت مسألة الأمن الغذائي تعقيداً من جراء المفاضلة بين إنتاج الغذاء واستخدام الوقود الأحيائي. وربما تكون لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة آثار واسعة النطاق، لأنه يتناول الدعم المحلي للوقود الأحيائي وغير ذلك من الإعانات الزراعية. وينبغي الاستمرار في مناقشة حقوق الملكية الفكرية والمعايير البيئية، من أجل تسهيل التحول نحو الزراعة المستدامة، بما في ذلك مناقشة مسألة تغير المناخ، الذي قد يزيد من تقلب الأسعار. ومن الناحية النظرية، يترك النظام التجاري الحالي حيزاً سياساتياً كافياً لتعزيز الأمن الغذائي. ومع ذلك، فمن أهم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية نقص الموارد المالية لوضع استراتيجيات بديلة في مجالي الزراعة والتنمية المستدامتين، والآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن الإعانات المقدمة في مجالي الزراعة والوقود الأحيائي، وعدم الوصول إلى التكنولوجيا، والافتقار إلى حيز السياسات اللازم لتطوير القطاعات غير الزراعية.

٢٣- وشدد الخبراء على دور التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً. فقد أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في النمو والأداء التجاري المدهشين في أقل البلدان نمواً. وأمكن تحقيق هذا النمو بفضل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحرير التجارة والخصخصة وسياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة. غير أن هذا النمو ظل رهين السلع الأساسية ولم يشمل الجميع، مما أدى إلى بطء وتيرة الحد من الفقر، وغياب التحول الهيكلي، وتزايد وتيرة تراجع التصنيع. وعلاوة على ذلك، لم يؤد هذا النمو إلى خلق فرص العمل، رغم سرعة نمو القوة العاملة والسكان، ولا سيما الشباب. واستنتج الخبراء المتحاورون أن هذا النوع من النمو ليس مستداماً، وأنه ينبغي تعزيز نموذج للنمو المقترن بوفرة العمالة يكون تطوير القدرات الإنتاجية جزءاً أساسياً منه. ولا بد من اتباع نهج ثلاثي الأبعاد يهدف إلى تحسين الإنتاجية في الزراعة والأنشطة القابلة وغير القابلة للتداول. وأخيراً، نوقشت سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات المالية والائتمانية والنقدية، فضلاً عن سياسات النمو الشامل الذي يفضي إلى التحول، مثل تنمية المشاريع والتنمية الريفية وبرامج الأشغال العامة. وأكد الخبراء من جديد حاجة أقل البلدان نمواً إلى استراتيجيات إنمائية متماسكة تتيح حيزاً سياساتياً واسعاً.

٢٤- وأجرى المندوبون نقاشاً مكثفاً بشأن أهمية إدراج التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واتفقوا على إيلائها الأولوية القصوى. وتساءل مندوب إن كانت هناك آليات

مناسبة في هذا الصدد لترجمة الأفكار المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية إلى واقع ملموس، وسلط الضوء على الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في إجراء إصلاحات في مجال العمل أضحت هامة في عملية تحرير التجارة وجعل النمو مقترناً بوفرة العمالة. وأكد مندوب آخر أن أقل البلدان نمواً قد تواجه صعوبة في اعتماد استراتيجيات عالمية، وأن هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تكيفاً مع متطلبات هذه البلدان لصياغة استراتيجيات النمو الملائمة لها. ولاحظ مندوب آخر أنه لا يمكن النظر إلى التجارة بمعزل عن القطاعات الأخرى، بل ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من سياسات التنمية العالمية الشاملة. واختتمت المناقشة بالتشديد على ضرورة اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي على نحو استراتيجي وعملي، والحاجة إلى تحسين اتساق السياسات وطنياً ودولياً.

**بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

٢٥- بُحث خلال الاجتماع دور القدرة الإنتاجية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهميتها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستُهلت المناقشة بالنظر في قضايا حديثة مرتبطة بالجانب التاريخي والسياساتي وأُقرّ بوجود اعتماد مفرط على صادرات السلع الأساسية في معظم بلدان الجنوب في فترات النمو الأخيرة. وأدى النمو القائم على السلع الأساسية إلى آثار محدودة فيما يتعلق بخلق فرص العمل وأثار شكوكاً عديدة في إمكانية استدامته. ولما كان هذا النوع من النمو يقتصر عادة على بعض القطاعات الحيوية، فقد اضطر كثير من الباحثين عن العمل إلى البقاء في القطاع غير الرسمي الأقل حيوية، الذي يوفر فرص عمل أقل أجراً وأكثر هشاشة.

٢٦- وفي معرض تناول موضوع أدوات السياسات، قدّر الخبراء الصعوبات التي واجهتها العديد من الاقتصادات التي عملت سابقاً، في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، على إيجاد بدائل للواردات في سياق إنجازاتها الصناعية. وعانت بلدان كثيرة من الفترة التي أعقبت ذلك واتسمت برفع الضوابط التنظيمية والخصخصة، إذ جُردت اقتصاداتها من أنشطة صناعية هامة وتزايدت فيها مستويات البطالة. ورُئي أن العودة إلى السياسات الصناعية، التي كانت تُعتبر من المحرمات في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تُحقق غايات اجتماعية وإنتاجية رئيسية بزيادة النمو وتوفير فرص العمل. وأبرز الخبراء التحول الهيكلي ومسألة اتباع سياسات متنوعة لدى بحث السبل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تبني القدرات الصناعية في القطاعات القائمة والقطاعات الجديدة. وثمة مجموعة واسعة من السياسات المتنوعة تشمل استراتيجيات تتناول مسائل الحوافز والقدرات والتمويل الطويل الأجل. وأشار الخبراء إلى أن الدولة تؤدي دوراً أساسياً في السياسات الصناعية، ومع ذلك لا تزال الدوائر الإنمائية تعترض في كثير من الأحيان على اضطلاع الدولة بدور نشط في هذا الصدد. واتفق الخبراء عموماً على أن التصدي للنفور من دور الدولة النشط في السياسات الصناعية يقتضي الحوار من أجل معالجة الشواغل المحددة في إطار منفتح.

٢٧- وسلط الخبراء الضوء على مسألة الإمكانيات والقدرات باعتبارها مجالاً سياساتياً رئيسياً. فقد خلصت بحوث أجراها الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية إلى أن البلدان التي لديها بنية تعليمية معتدلة التوزيع يسهم فيها التصنيع بحصة أكبر في إنتاجها الكلي وتسهم فيها المنتجات المتوسطة التكنولوجيا والعالية التكنولوجيا بحصة أكبر في إنتاجها الصناعي. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى حوار استراتيجي يشمل أصحاب المصلحة الذين يرسمون السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وواضعي السياسات الذين يحددون الأهداف التعليمية. وتيسر الجهود المشتركة التقدم نحو تكنولوجيات جديدة تعطي قيمة مضافة أعلى في الإنتاج الوطني. والقدرات المؤسسية عنصر حيوي كذلك وتقتضي مزيداً من الاهتمام من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة لإدارة السياسات. وتثير هذه المسألة قلقاً، ولا سيما لدى دول أفريقيا جنوب الصحراء، من تزايد التبعية للبلدان الصناعية، سواء كان ذلك في القطاعات الإنتاجية أو في بناء قدرات مؤسسية أكبر على المستويات الوطنية.

٢٨- ولاحظ الخبراء أن المصارف الإنمائية ما انفكت تؤدي دوراً نشطاً في رسم السياسات الصناعية. ويشكل إنشاء مصرف برؤوس أموال من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا - مجموعة البلدان الخمسة - تطوراً يستحق الترحيب، وفرصة لضمان مزيد من الاستقلالية لبلدان الجنوب في مجال التمويل. فما زالت البلدان النامية تعاني من ثغرات هائلة في توفير الهياكل الأساسية ويلزمها حوالي تريليون دولار سنوياً لسد هذه الثغرات والحفاظ على مستويات النمو المسجلة في السنوات الخمس عشرة الماضية. وتزداد مكانة مجموعة البلدان الخمسة أهمية في الاقتصاد الدولي، ولا يبدو من الاتجاهات المالية الأخيرة أن المؤسسات المالية القائمة قادرة على الوفاء بمستوى الالتزامات المطلوب لتوفير الهياكل الأساسية.

٢٩- وسيكون دور مصرف مجموعة البلدان الخمسة هو زيادة توفير القروض الطويلة الأجل، وهناك حاجة إلى هذا المصرف لحشد أنشطة القطاع الخاص. وبالإضافة إلى المساهمة الملموسة التي يمكن أن تنتج عن زيادة التمويل، من شأن هذا المصرف أن يكفل نجاحه بفضل نوع القروض التي يُتوقع أن يقدمها، ولا سيما إذا مُنحت القروض دون الشروط التي ظلت حجر الزاوية في أكبر مؤسستين ماليتين دوليتين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي العديد من المصارف الإنمائية التي وضعت برامج إقراضها على نمط النموذجين نفسه. ويبعث ظهور مصرف مشترك بين بلدان الجنوب، مثل مصرف مجموعة البلدان الخمسة، على الأمل في تعزيز صوت بلدان الجنوب، الذي لم يكن مسموعاً في النظام المالي الدولي. وأخيراً، ينبغي أن يكون المصرف الإنمائي، مثل مصرف مجموعة البلدان الخمسة، كبيراً بما يكفي ليؤثر تأثيراً يفضي إلى تعزيز نمو القدرات الصناعية في مختلف القطاعات في جميع اقتصادات بلدان الجنوب، وهو قادر على أن يحقق هذا الهدف إذا بلغت مدفوعاته ٧٠ بليون دولار سنوياً.

٣٠- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، هنأ العديد من المندوبين الأونكتاد على تنظيم اجتماع هام ومفيد للغاية. وتساءل عدد من المندوبين عن الطريقة المناسبة لتنفيذ السياسات الصناعية ودور الدول الإنمائية في مساعدة القطاع الخاص ليصبح القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل عدد من المندوبين عن مصرف مجموعة البلدان الخمسة وشروط الحصول على تمويل الهياكل الأساسية.

٣١- وشدد جميع المتحاورين على دور القطاع الخاص، وبُحثت الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها الدولة في ضوء الهدف المتمثل في تشجيع الاستثمار الخاص في مجالات جديدة. ومن المؤشرات الأساسية لكثير من البلدان، مثل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، زيادة أنشطة التصنيع وانخفاض تكاليف الإمداد بالطاقة. والملكية مسألة أخرى ذات أهمية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث القدرات التكنولوجية اللازمة للإنتاج بكفاءة ليست في ملكية البلدان نفسها في كثير من الأحيان، بل هي مملوكة للشركات الأجنبية العاملة فيها. ولا بد من القيادة والرؤية لإجراء الإصلاحات الضرورية التي يمكن أن تضمن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٣٢- وقد اعترفت الدول الإنمائية الناجحة بأن الأهداف الإنمائية الوطنية والسياسات الصناعية يمكن أن يعزز بعضها بعضاً. ولما لم تكن السياسات صالحة عالمياً لكل البلدان وفي كل الفترات، فلا بد للبلدان من حيز تجريبي. وتمثل إتاحة هامش للدول لكي تتعلم من أخطائها جانبا لا يقل أهمية عن التنسيق من أجل تبادل التجارب الناجحة بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون لدى الدول الإنمائية أدوات لضبط القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، لم تكن تجربة الدول الإنمائية المتساهلة ناجحة بوجه عام.

٣٣- وأشار الخبراء إلى أن تقارير الأونكتاد بشأن تجارب مختلف الاقتصادات، مثل جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، قد أظهرت أن أحد الدروس الرئيسية يكمن في ضبط المستفيدين من دعم الدولة وإلزامهم بتحقيق نتائج ملموسة تبرر حصولهم على ذلك الدعم. ومن المهم التذكير على سبيل المثال بأن جمهورية كوريا قد حمت صناعة السيارات فيها طيلة ٢٥ عاماً قبل أن تصبح دولة مُصدّرة ناجحة. وكما يتبين، فإن الإمكانيات والقدرات والتحول الإنتاجي هي مفتاح التنمية. ولا بد لتطوير القدرات الإنتاجية من إيجاد أنشطة جديدة وزيادة التكنولوجيات في الوقت ذاته، من خلال دعم نشط للمعارف ووضع استراتيجية لإدارة الطلب قائمة على التمويل الطويل الأجل لمواجهة التقلبات الدورية.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، السيدة تاتيانا إيزاتشينكو (الاتحاد الروسي) رئيسة له، والسيدة آمنة جابر الكواري (قطر) نائبة للرئيسة - مقررة.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/4). وبذلك كان جدول الأعمال كالآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوّرها في مجال التجارة والتنمية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

### جيم- نتائج الدورة

٣٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، على أن تتولى الرئيسة تلخيص المناقشات.

### دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائبة الرئيسة - المقررة بأن تتولى، تحت إشراف الرئيسة، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

# المرفق

## الحضور[1]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

| | |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | زمبابوي |
| إثيوبيا | السنغال |
| الأردن | السودان |
| إسبانيا | الصين |
| إكوادور | عمان |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | الفلبين |
| باراغواي | قطر |
| بنن | كازاخستان |
| بوتسوانا | كوت ديفوار |
| بوروندي | كينيا |
| البوسنة والهرسك | ليبيا |
| بيرو | ليتوانيا |
| ترينيداد وتوباغو | ليسوتو |
| توغو | مالي |
| تونس | مصر |
| الجزائر | المملكة العربية السعودية |
| الجمهورية الدومينيكية | موريتانيا |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | ناميبيا |
| جنوب أفريقيا | نيبال |
| جنوب السودان | اليونان |

(١) تورد قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين، وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/INF.2.

٢- وكان عضو الأونكتاد التالي ممثلاً في الدورة:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلةً في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
مركز الجنوب
منظمة التعاون الإسلامي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة دول شرق الكاريبي

٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثَّلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة التجارة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة العمل الدولية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلةً في الدورة:

*الفئة العامة*

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.
مهندسو العالم